

مداخلة البلاد التونسية

حول

البند عدد 6.12: الصحة في خطة التنمية المستدام لعام 2030 ، و

البند عدد 10.12: توحيد التنظيمية والحوكمة والمعايير الخاصة بالبيانات والصحة

الرقمية والذكاء الاصطناعي في قطاع الصحة

السيد الرئيس،

ترحب تونس بما ورد في التقرير حول الصحة في إطار أجندة التنمية المستدامة، وتضمن تأكيده أن العالم لا يزال بعيداً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الثالث، بحلول سنة 2030. ، وتؤيد التوصيات الداعية إلى تعزيز نظم المعلومات والبيانات الصحية من خلال تطوير بنى تحتية وطنية مستقلة، وإعطاء الأولوية للتدخلات ذات الأثر الكبير في مجالات صحة الأم والطفل، والتغطية الصحية الشاملة، ومكافحة الأمراض غير السارية..

وعلى الصعيد الوطني، تركز السياسة الصحية في تونس على تعزيز الرعاية الصحية الأولية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وقد ساهم هذا التوجه في دعم التقدم نحو تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة.

ورغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، تُظهر البيانات الحديثة قدرة تونس على الحفاظ على هذه المكتسبات ومواصلة تعزيز عدد من المؤشرات الصحية. ففي مجال صحة الأم والطفل انخفض معدل وفيات الأمهات إلى حوالي 35,7 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية، كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى حوالي 12 حالة وفاة لكل 1.000 ولادة حية، مما يعكس عقوداً من الاستثمار في صحة الأم والطفل. أما في مجال التغطية بالتلقيح، تحافظ تونس على تغطية تطعيم وطنية تتجاوز 97% للقاحات التي يتم تتبعها. وفيما يتعلق بمكافحة الأمراض السارية لا يزال معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية أقل من 0.1 من ألف ساكن، بفضل البرامج الوقائية ومجانية التقصي والعلاج.

ولكن رغم هذه الإنجازات، تدرك تونس حجم التحديات التي لا تزال قائمة.

أما فيما يتعلق، بمواءمة الأطر التنظيمية والحوكمة والمعايير المتعلقة بالبيانات والصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي. فإن تونس ترحب بهذا التوجه.

وتؤكد بلادي أهمية تنسيق الأطر التنظيمية وضمان الاستخدام الأخلاقي والأمن للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك حماية البيانات الصحية، وتطوير أنظمة معلومات صحية قابلة للتشغيل البيني، في أفق الاستراتيجية المقبلة للصحة الرقمية 2028-2033، مع ضرورة مكافحة تجزئة الأنظمة وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية الصحية.

وتولي تونس أهمية خاصة لتعزيز التشغيل البيني للأنظمة الصحية، من خلال اعتماد المعرف الوحيد للمريض، وتطوير المرجعيات الوطنية وفق التصنيف الدولي للأمراض في نسخته الحادية عشرة ، واعتماد المعايير الدولية وتحديث أنظمة المعلومات الصحية.

كما تعتبر تونس أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة مهمة لتحسين الخدمات الصحية، خاصة في التشخيص والتسيير الاستشفائي والترصد الوبائي، مع الحرص على تطويره في إطار أخلاقي يضمن سلامة المرضى والإشراف البشري وحماية البيانات.

وتواصل تونس دعم تطوير البنية التحتية الرقمية الصحية وتعزيز خدمات التطبيب عن بعد، وقد تم في هذا الإطار إرساء أول مستشفى رقمي في إفريقيا، بهدف تقليص الفوارق وضمان النفاذ العادل إلى الخدمات الصحية.

وفي الختام، تؤكد تونس التزامها بمواصلة العمل مع منظمة الصحة العالمية والمجتمع الدولي من أجل أنظمة صحية أكثر عدلاً ونجاعة واستدامة

وشكراً



الدورة التاسعة والسبعون لجمعية الصحة العالمية
جينييف، من 18 إلى 23 ماي 2026